حذرت من أن الإرهاب سيبقى في المنطقة ما لم تتوافر إرادة جماعية لاجتثاثه

طهران: ما يجري في سورية حرب عالمية صغيرة

اعتبرت إيران أن ما يجري في سورية «حرب عالمية صغيرة انتهكت فيها جميع الأعراف الدولية»، ونددت بمحاولات من يفتقر للديمقراطية التدخل في الشؤون السورية، منبهةً إلى أن الإرهاب سيبقى في المنطقة ما لم تتوافر إرادة جماعية لاجتثاثه، وكررت تحذيرها لمن يدعمون الإرهاب ويشعلون الفتن بأنهم سيحترقون بها عاجلاً أم آجلاً، مؤكدةً وقوفها إلى جانب المظلومين الذين يكافحون الإرهاب في سورية والعراق وفي كل مكان.

وندد الرئيس الإيراني حسن روحاني بالأعمال الإرهابية التي تقوم بها المجموعات المسلحة في سورية والعراق والمنطقة، وعقد مقارنة بين إسرائيل، التي أنشئت على أساس الإرهاب والقتل، وممارسات التنظيمات المتطرفة مثل داعش و«جبهة النصرة»، مشدداً على ضرورة التصدي لها.

وخلال كلمة له بافتتاح «المؤتمر الدولي الثاني لـ١٧ ألفاً من شهداء الاغتيالات»، حذر روحاني من أن الإرهاب سيبقى في المنطقة إن لم تكن هناك إرادة جماعية لاجتثاثه وما دامت هناك معايير مزدوجة تصنف الإرهاب بين جيد وسيئ، موضحاً أن هناك دولاً غربية تدعي محاربة الإرهاب لكنها تؤوي تنظيمات إرهابية على أراضيها، في إشارة إلى فرنسا التي تستضيف منظمة «مجاهدي خلق».

ويحيي الإيرانيون ذكرى اغتيال رئيسهم الأسبق محمد علي رجائي ورئيس وزرائه آنذاك محمد جواد باهنر خلال عملية تفجير نفذتها جماعة «مجاهدي خلق» الإرهابية في ٣٠ آب عام ١٩٨١، كيوم وطني لمكافحة الإرهاب، الذي حصد نحو ١٧ ألف إيراني خلال خمسة وثلاثين عاماً في عمليات اغتيال متفرقة.

وانتقد روحاني أميركا لدعمها الإرهاب، لافتاً إلى أن «الإرهاب لا يعترف بالوسطية ولا بالحوار ولا السلام»، وأكد أن «أي بلد يدعم الإرهاب سيكون فريسة له». وتساءل قائلاً: «كيف يمكن لجهات تقوم هي نفسها بدعم الإرهاب وتدعي مكافحته؟ وكيف تسكت بعض الدول على المجموعات الإرهابية في المنطقة؟»، ونبه إلى أن «الذين يشعلون الفتن سيحترقون بها عاجلاً أم آجلاً».

السفير السوري في طهران الدكتور عدنان محمود في / المؤتمر الدولي الثاني لـ١٧ ألفا من شهداء الاغتيالات (سانا)

وأشار إلى أن إيران أصبحت بعد انتصار ثورتها الإسلامية إحدى ضحايا تدخل القوى الغربية وأن «ممارسات تنظيم داعش الإرهابي ربما تكون جديدة على العالم، لكن إيران عانت منها منذ انتصار ثورتها الإسلامية.. والإرهابيون مارسوا كل الأعمال الوحشية فيها»، وأكد أن إيران تقف إلى جانب المظلومين والذين يكافحون الإرهاب في سورية والعراق وفي كل مكان.

وختم الرئيس الإيراني كلمته، بالقول: إن «التعصب والتشدد والاستبداد كلها من جذور الإرهاب التي ينبغي اجتثاثها».

من جانبه أكد السفير السوري في طهران عدنان محمود في تصريحات له خلال المؤتمر أن الإرهاب التكفيري هو التحدي الرئيسي الذي يواجه دول المنطقة والعالم، مشيراً إلى أن ما حذرت منه سورية منذ أكثر من أربع سنوات حول خطر تمدد الإرهاب أصبح واقعاً على الأرض، الأمر الذي يتطلب الضغط بكل الوسائل على الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية التكفيرية في سورية لوقف تمويلها وتسليحها لها.

وحمّل محمود بعض الدول الإقليمية والغرب والولايات المتحدة مسؤولية جرائم القتل التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية بحق الشعب السوري وتدمير بنيته الاقتصادية والثقافية والحضارية نتيجة استمرارها في توفير الغطاء للمجموعات الإرهابية وتصنيف بعضها على أنها «معارضة معتدلة» وتدريبها ودعمها لوجستياً وعسكرياً، مشيراً إلى أن هذه الدول مارست كل أشكال التضليل وقلب الحقائق لما يجري في سورية من أعمال إرهابية.

ودعا محمود النخب السياسية والأكاديمية المتخصصة في مكافحة الإرهاب والمشاركة في المؤتمر من مختلف دول العالم إلى التحرك الملموس عبر المؤسسات العلمية والمجتمعية لكشف مخاطر استمرار السياسات الغربية والإقليمية المتماهية مع الإرهاب على أمن العالم واستقراره، مؤكداً عزم الشعب والحكومة السورية على الاستمرار في مواجهة الإرهاب والتعاون مع أي جهود مخلصة وصادقة لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

حضر المؤتمر عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين من مختلف أنحاء العالم ومسؤولون إيرانيون وعدد من السفراء المعتمدين في طهران.

في سياق متصل، أكد مستشار قائد الثورة الإسلامية الإيرانية للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي أن بلاده تدعم سورية حكومةً وشعباً، وتعتبر الدعم الذي قدمته للبنان «واجباً عليها»، وأدان محاولات بعض الدول التي تفتقر للديمقراطية التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وسورية.

وخلال لقائه عدداً من المفكرين وممثلي الأحزاب اللبنانية، أشار ولايتي إلى أن أعداء المسلمين يحاولون وضع عراقيل أمام استقلال بعض الدول عبر التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، والذي شكل في الواقع «حرباً عالميةً صغيرةً انتهكت فيها جميع الأعراف الدولية، وجرى إيفاد المسلحين والإرهابيين من ثمانين دولة إلى هذا البلد وصولاً إلى تحقيق مآربهم».

وأضاف ولايتي: «يطمحون إلى الإطاحة بالحكومة السورية وإيجاد حكومة جديدة، ولكن في غضون العامين الأخيرين تم إجراء انتخابات واختار الشعب الرئيس بشار الأسد ونحن واثقون من أنه إذا جرت الانتخابات من جديد فإن الشعب سيختار الرئيس الأسد من جديد»، وأشار إلى أن رفض الرئيس الأسد تلبية مطالب الدول الغربية وبعض الدول الرجعية في المنطقة ودفاعه عن مصالح شعبه وبلاده، جعل الغرب يرفض بقاءه، مؤكداً أن الرئيس الأسد «لو تصرف بشكل آخر لنال دعمهم (الدول الغربية)».

سانا

مراسم تسمية حديقة كيم ايل سونغ في كفرسوسة بدمشق (سانا)

دمشق تطلق اسم الزعيم «كيم ايل سونغ» على حديقة ونصب تذكاري بكفرسوسة

المقداد يثمن وقوف كوريا الديمقراطية إلى جانب سورية

في مؤشر على عمق العلاقة والتعاون بين سورية وكوريا الديمقراطية الشعبية، أقامت أمس السفارة الكورية الديمقراطية بدمشق مراسم تسمية حديقة «كيم ايل سونغ» وتدشين نصب الدليل الجديد عن الشارع الذي يحمل الاسم ذاته في حي كفرسوسة بدمشق، وذلك بمناسبة الذكرى السبعين لتحرر كوريا الديمقراطية وتأسيس حزب العمل الكوري.

وفي تصريح صحفي عقب المراسم، أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل المقداد متانة العلاقة بين سورية وكوريا الديمقراطية والسعي إلى تعزيزها في جوانب كثيرة، مثمناً وقوف كوريا الديمقراطية إلى جانب سورية في وجه الإرهاب الذي تواجهه، وفي سعيها إلى تحرير أراضيها المغتصبة من الكيان الصهيوني.

وبيّن المقداد ضرورة تعزيز العلاقات باعتبار أن نضال سورية وكوريا الديمقراطية نضال مشترك ضد عدو واحد هو سياسات الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية والاحتلال الإسرائيلي.

بدوره قال السفير الكوري بدمشق جانغ ميونغ هو: «إن الرئيس العظيم كيم ايل سونغ عمل من أجل الوطن والشعب والثورة وتمسك بالسيادة والاشتراكية وأسهم في تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع العديد من بلدان العالم بما فيها سورية»، مشيراً إلى أن القائد كيم ايل سونغ أرسى علاقات التعاون بين سورية وكوريا مع القائد المؤسس حافظ الأسد، وهي تشهد الآن مزيداً من التطور في ظل قيادتي الرئيسين بشار الأسد وكيم جونغ اون.

وشيدت الحديقة التي تبلغ مساحتها نحو ٩ آلاف متر مربع وسط حي تنظيم كفرسوسة جنوب غرب العاصمة.

كما أطلق اسم الرئيس الكوري الشمالي الراحل على ساحة مجاورة للحديقة تتوسطها لوحة تذكارية من الرخام نقشت عليها نبذة عن حياة الرئيس الراحل، كما أطلق اسمه على شارع مجاور للحديقة يمتد من أمامها ويجتاز الساحة ليصل البساتين القريبة من الحي بطول نحو ١ كلم.

وتعلو اللوحة التذكارية صورة لزهور بنفسجية وكتب أسفلها «شارع كيم ايل سونغ، سيادة الرئيس كيم ايل سونغ العظيم الزعيم الأبدي للشعب الكوري والصديق العزيز للشعب العربي السوري». وعزف في بداية التدشين النشيدان الوطنيان وسط حضور عدد من الجالية الكورية يحملون العلم الكوري والعلم السوري بينهم فتيات يرتدين اللباس التقليدي الكوري المزركش بالألوان الزاهية.

وحضر المراسم عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب التعليم العالي الدكتورة فيروز موسى، ونائب وزير الدفاع العماد طلال طلاس، ورئيس اتحاد شبيبة الثورة معن عبود، وأمين فرع دمشق لحزب البعث وائل الإمام وفعاليات رسمية ودبلوماسية وشعبية.

(سانا- أ ف ب)

لن تكون هناك انزياحات ديموغرافية وتركيا هي من أفشلت هدنة الزبداني عبر جبهة النصرة

أوسي لـ«الوطن»: تسويات ومصالحات قادمة في الزبداني ومضايا وبقين ووادي بردى

جانبلات شكاي

كشف عضو مجلس الشعب رئيس لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية عمر أوسي عن «تسويات قادمة خلال أيام أو أسابيع في الزبداني وبقين ومضايا وحتى وادي بردى»، نافياً وجود أي نيات لتنفيذ انزياحات أو تطهير ديمغرافي في مدينة الزبداني أو أي مناطق أخرى في سورية، ومشدداً على أن تعطيل أو تأجيل الهدنة التي تم إنجازها أخيراً حول الزبداني وكفريا والفوعة، يعود بشكل أساسي إلى تركيا التي تدخلت وخلقت خلافات مستعصية بين حركة أحرار الشام وجبهة النصرة.

وفي تصريحاته لـ«الوطن» قال أوسي: إن «إعلان الهدنة الأخير في الزبداني بين الجيش السوري والجهات المعنية وقادة المسلحين مما يسمى أحرار الشام وجبهة النصرة وبقية المنظمات القاعدية في الزبداني ومحيطها تم بنشاط ومساعدة المجتمع المحلي في تلك المنطقة وبعض الشخصيات الوطنية من أهلنا في الزبداني وكان للموضوع أيضاً بعد إقليمي عبر إيران وتركيا».

وتابع: «شملت تلك الهدنة إخراج الجرحى وبعض المرضى من بلدتي كفريا والفوعة بالتزامن مع خروج بعض الجرحى من مدينة الزبداني، ثم خروج المسلحين من الزبداني وإجراء بعض التسويات والمصالحات، وهذا الاتفاق تم إنجازه كمسودة أولية بين الجهات المعنية في الدولة وقادة المسلحين إلا أن نقطة الاستعصاء التي حصلت وتسببت في انهيار الهدنة أو انقطاعها ووقف عملية تسوية أوضاع المسلحين وتسليم سلاحهم، هي ليس كما أعادتها بعض وسائل الإعلام إلى خلاف إيراني سوري في هذا الملف، وإنما لتفجر خلافات مستعصية بين المجموعات المسلحة وتحديداً بين أحرار الشام وجبهة النصرة». وقال: «إن تركيا تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية تعطيل الهدنة والاتفاق، وهي التي عطلته عملياً، من خلال أداتها جبهة النصرة، وأفشلت أو أجلت بالتالي بعض التسويات التي كنا نساهم فيها عبر لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية».

عضو مجلس الشعب رئيس لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية عمر أوسي

وعن التفاصيل الأخرى في الهدنة المشار إليها قال: «أراد نحو ٤٠ بالمئة من المسلحين الخروج مع بنادقهم الآلية وسلاحهم المتوسط، وهذا ما لم ترض به الجهات المعنية في الدولة التي اشترطت على المسلحين الذين ينوون مغادرة الزبداني تسليم سلاحهم للجيش وأن يقتصر ما يمكن أن يحملوه على المسدسات فقط وهذه كانت نقطة خلاف أساسية».

وعبر أوسي عن تفاؤله بإنجاز المصالحة في الزبداني وقال: «إننا في لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية ننسق مع جميع الأطراف وخصوصاً مع ممثلي أهلنا في الزبداني من بعض الوطنيين المتحمسين لإجراء التسويات، وأعتقد أن هناك تسويات قادمة خلال أيام أو أسابيع في أقصى تقدير، وليس فقط في منطقة الزبداني وإنما في مناطق بقين ومضايا وحتى وادي بردى وبعض القرى التابعة إدارياً لمدينة الزبداني».

وعن سبب موافقة الجيش على إبرام الهدنة في الزبداني رغم تقدمه اليومي أوضح أوسي أن مطالبات المسلحين «بتسوية أوضاعهم تتزامن مع الانتصارات التكتيكية والإستراتيجية التي يحققها الجيش السوري»، وقال: «أعتقد أن الهدنة والاتفاق الأخير الذي خرق نتيجة خلافات المسلحين بين بعضهم، كان له بعد إنساني آخر هو أهلنا المحاصرون في بلدتي الفوعة وكفريا، وأعتقد أن الجهات المعنية في الدولة وافقت على إجراء مثل هذه التسوية والهدنة لجهة الملف الإنساني المطروح ولإخراج الجرحى والمرضى من تلك المناطق، دون أن يكون هناك أي ضغط إيراني وإنما تنسيق من باب المساعدة لا التدخل، وما أفشل الهدنة هو تعدد مرجعية المجموعات المسلحة وخلافاتهم على النفوذ والمال والسيطرة وملفات أخرى تخصهم».

وعن دقة ما يروج له بأن هدف الهدنة هو إجراء تغيير في الديموغرافيا السورية عبر نقل أهالي كفريا والفوعة إلى الزبداني ونقل أهالي الزبداني إلى إدلب، قال أوسي: «لن يكون هناك انزياحات ولا تطهير ديموغرافي في الزبداني وفي كل الجغرافيا السورية، وستبقى سورية موحدة، وهي منطقة اختلاط إثني وعرقي وديني ومذهبي، وواحة للعيش المشترك والسلام منذ ما قبل ميلاد السيد المسيح وحتى الآن».

وتابع: «هناك قوميات وإثنيات وحضارات وثقافات ومذاهب وأديان مختلفة، وسورية فيها العربي والكردي والآشوري والسرياني والأرمني والشركسي والتركماني والمسلم والمسيحي واليزيدي وإلى وقت قريب اليهود، ومن ثم هي موزاييك ولوحة لن يمسها أحد»، مشدداً على أن «من كان سيخرج لتلقي العلاج الطبي من أهلنا في كفريا والفوعة كانوا سيتجهون إلى مشافي اللاذقية وليس إلى منطقة الزبداني ودمشق».

قولاً واحداً

عن دورة المجلس الوطني والشرعية الفلسطينية!

مأمون الحسيني

كل ما يحدث في فلسطين وجوارها العربي والإقليمي، يؤكد الحاجة الماسّة إلى عقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني لإعادة بناء الشراكة الوطنية على أساس عقد اجتماعي وإستراتيجية وبرنامج سياسي جديدين. فعمليات الاستيطان الصهيوني في القدس المحتلة ومعظم أنحاء الضفة الغربية ما زالت على أشدّها، والمؤشرات الجدّية على اقتراب موعد هدم الأقصى لمصلحة الهيكل المزعوم تتراكم يومياً، وجرائم الجيش الصهيوني والمستوطنين الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني ترتفع وتائرها باستمرار، واستهتار الكيان العبري بالقوانين والمواثيق الأممية وقرارات المجتمع الدولي وصلت إلى حد تأكيد رئيس هذا الكيان، رؤوفين ريفلين، ما سماه «حق إسرائيل» بـ«السيادة» على الضفة الغربية المحتلة وبناء المستوطنات، بينما تندفع حركة «حماس» التي شقّت الجغرافيا والديمغرافيا الفلسطينية وأحدثت شرخاً رأسياً وأفقياً في المشروع الوطني الفلسطيني، في مخطط إسرائيل وتركيا ومحميات الخليج الرامي إلى وأد ما تبقى من الحقوق الوطنية الفلسطينية تحت مسمى «التهدئة» مع الصهاينة.

غير أن هذا المطلب الضروري والملحّ الذي يؤمل منه إخراج القضية الفلسطينية من قعر الاهتمامات العربية والإقليمية والدولية، يتم استخدامه واستثماره اليوم بطريقة لا علاقة لها بالحيثيات والعناوين الوطنية المطروحة، رغم التراجع الجزئي والمؤقت عن الدعوة لعقد دورة طارئة للمجلس الوطني، والدعوة لعقد دورة عادية، ورغم الحاجة الماسّة إلى ترميم هياكل منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها وإعادة الحياة إلى أوصالها المهترئة. وهذا لا يتعلق فقط بالانعطافة النوعية التي أحدثها «اتفاق أوسلو» وتشكيل السلطة الفلسطينية في مؤسسات وهياكل المنظمة، وأدت، عملياً، إلى انعقاد دورة عادية واحدة للمجلس الوطني في العام ١٩٩٦ لمراجعة وتعديل، لا بل تهشيم الميثاق الوطني الفلسطيني، ودورة أخرى غير عادية في العام ٢٠٠٩، وارتهان انعقاد هذا البرلمان الفلسطيني، فعلياً، لرغبات واشنطن وحساباتها السياسية، بل يتصل كذلك بالصراع المستشري في أوساط الطبقة السياسية المتنفّذة على النفوذ والمكاسب الفئوية والشخصية على حساب القضايا الكبرى والمصيرية التي تهدد الوجود الوطني والسياسي والبشري الفلسطيني.

ما جرى ويجري فعلياً، على السطح وفي الكواليس، هو أن استقالة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في ٢٢ / آب الماضي من منصبه كرئيس لـ«اللجنة التنفيذية» لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى استقالة تسعة آخرين من أعضاء «اللجنة»، إنما هدفت إلى التسبب في إجراء انتخابات جديدة لـ«اللجنة» في دورة المجلس المرتقبة. ولأن ثمة ظروفاً قاهرة، أو مفتعلة، في الدول العربية التي يمكن انعقاد المجلس فيها، فقد كانت مناورة القبول بدورة عادية تتطلب وجود نصاب قانوني، أي ثلثي أعضاء المجلس (حوالي ٥٠٠ عضو) وتتضمن جدول أعمال كاملاً، بما في ذلك تقديم اللجنة التنفيذية تقريراً شاملاً عن عملها، وعن ضرورة تغيير البرنامج السياسي الذي أوصل الفلسطينيين إلى الكارثة. ولأن المرجح هو مقاطعة «حماس» وعدم تمكن أعضاء المجلس المقيمين في الشتات وفي قطاع غزة من المشاركة في حال تم اعتماد مدينة رام الله كخيار وحيد واضطراري لانعقاد المجلس، فإن الاتكاء على الفقرة (ج) من المادة ١٤ من النظام الأساسي للمنظمة يتيح عقد جلسة غير عادية بمن حضر، وبالتالي، استبعاد منتقدي الرئيس، وإعادة هندسة مؤسسات المنظمة على مقاس شخص واحد ولون واحد.

وعليه، وبدلا من إعادة ترميم البيت الفلسطيني، وتجديد شرعية منظمة التحرير وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتهددها، بما فيها خطر توصل «حماس» وإسرائيل إلى اتفاق التهدئة الكارثي، واجتراح برنامج سياسي كفاحي واقعي يمكنه مواجهة الاستحقاقات المصيرية الوجودية، ويحظى بتأييد الأكثرية الفلسطينية، يمكن التقدير بأن دورة المجلس المقبلة، ووفق ما يدب على الأرض حتى الآن، ستؤدي إلى تعميق الشروخ الفلسطينية، وبث الخلاف والفرقة داخل المنظمة، وداخل كل فصيل، كما أنها ستنجب قيادة مشكوكاً في شرعيتها، فضلا عن ضخها دماء إضافية في شرايين انقلابيي «حماس» الذين ينتظرون بفارغ الصبر القفز فوق أشلاء منظمة التحرير والمشروع الوطني الفلسطيني.

أنقرة تضبط ١٩ أجنبياً خلال محاولتهم التسلل إلى سورية..!

وكالات

في سياق ترويجها لصورة جديدة عن نفسها كمحارب لتنظيم داعش الإرهابي، أعلنت أنقرة عن ضبط ١٩ أجنبياً أثناء محاولتهم التسلل إلى سورية، حيث يعتقد أنهم كانوا متجهين للانضمام إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وأفاد بيان صادر عن ولاية «كيليس» جنوب تركيا، نقلته وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن المشتبه فيهم كانوا يحاولون عبور الشريط الحدودي مع سورية، عند قرية بشيرية التابعة لبلدة إيلبيلي، حيث ضبطتهم فرق مكافحة الإرهاب.

وعقب خضوعهم للفحص الطبي، أحيل الموقوفون إلى قيادة الدرك في «كيليس»، تمهيداً لترحيلهم خارج البلاد.

وضغطت أميركا ودول أوروبية على تركيا لضبط حدودها بعد سنوات من تسهيلها عبور المقاتلين الأجانب إلى سورية للانضمام إلى التنظيمات المتطرفة.

وفي أعقاب توصل أنقرة وواشنطن إلى تفاهم على مشاركة تركيا في الائتلاف الدولي ضد داعش، أطلقت تركيا حملة داخلية لملاحقة مؤيدي التنظيم، وشددت إجراءاتها على الحدود مع سورية، في مسعى هدف إلى تبييض صفحة أنقرة من الاتهامات الموجهة لها بدعم داعش و«جبهة النصرة».

الهاني كشف عن تحرك لملاحقة من حرض على انضمام التونسيين إلى الإرهابيين

وفد نشطاء وإعلاميين تونسيين من دمشق: سورية وتونس شريكتان ضد الإرهاب

وكالات

اعتبر رئيس «مركز قرطاج لدراسات التنمية والإعلام» التونسي زياد الهاني، أن سورية وتونس شريكتان في مواجهة الإرهاب الذي يستهدفهما وينبع من فكر واحد «بغيض»، كاشفاً عن وجود جهود في تونس لملاحقة كل من مول سفر الشباب التونسي إلى سورية بغية الانضمام إلى الإرهابيين.

تصريحات الهاني، جاءت خلال لقائه نائب رئيس مجلس الشعب السوري فهمي حسن في دمشق، وذلك على رأس وفد من الناشطين والإعلاميين التونسيين يزور سورية للاطلاع على الأوضاع فيها.

وإلى جانب الهاني يضم الوفد كلاً من رئيس «اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية» معز علي، والمحامية والكاتبة العامة لـ«المنظمة التونسية لحماية الإعلاميين» آمنة عبودة، ورئيس تحرير صحيفة «لا بريس» سفيان بن فرحات، ورئيس تحرير إذاعة «جوهرة إف. إم» زهير الجيس، والصحفية بإذاعة «موزاييك إف. إم» أميرة محمد، والصحفية بإذاعة «شمس إف. إم» خولة السليتي، والصحفي بجريدة «الصحافة اليوم» محمد بوعود.

ونقلت وكالة الأنباء «سانا» عن حسن أشارته خلال اللقاء، إلى الجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المسلحة بحق الشعب السوري مستغلةً «ضعف المجتمع الدولي وتوانيه عن وضع حد لهذه الممارسات الإرهابية»، وآخرها قطع المياه والكهرباء عن المدنيين في حلب ودرعا.

نائب رئيس مجلس الشعب الدكتور فهمي حسن يلتقي وفد الإعلاميين والناشطين التونسيين (سانا)

وحمّل المسؤولية للفكر الوهابي التكفيري، الذي تعتنقه وتعمل على ترويجه بعض الدول الإقليمية الداعمة للإرهاب في المنطقة، في إشارة غير مباشرة للسعودية وتركيا وقطر.

وأكد أن سورية تدفع ثمن مواقفها العروبية والقومية الداعمة للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وحق شعبها في العودة إلى دياره.

وشدد نائب رئيس مجلس الشعب على دور الإعلام النزيه في التعريف بخطورة المرحلة الراهنة، التي تمر بها الأمة العربية وأهداف الإرهاب الذي يستهدف سورية والعراق، مؤكداً ضرورة نقل صورة حقيقية وصادقة عن الأوضاع في سورية، وتعريف الرأي العام العربي بحقيقة المؤامرة التي تستهدف جميع الدول العربية بهدف تقسيمها والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها خدمة للكيان الصهيوني، إضافة إلى مواجهة قنوات الإعلام المضلل التي تعمل على التحريض وبث الفرقة ونشر الأفكار التكفيرية والإرهابية.

من جهة أخرى، استعرض حسن آلية عمل مجلس الشعب وكيفية إقرار القوانين وعمل لجانه الدائمة، وأوضح مؤشرات تظهر التعددية والتنوع داخل المؤسسة التشريعية مشيراً إلى أن المجلس يضم أعضاء ينتمون لأكثر من ١٠ أحزاب سياسية في سورية بما فيها أحزاب المعارضة الوطنية، إضافة إلى وجود ٣٢ امرأة من أصل نحو ٢٥٠ عضواً، لتأخذ المرأة دورها في الحياة السياسية وتشارك في صنع القرار.

بدوره، شدد رئيس مركز قرطاج لدراسات التنمية والإعلام على أن سورية وتونس «شركاء في التاريخ والحضارة وفي معارك التصدي للإرهاب البربري، الذي يحاول إلغاء كرامة الإنسان وسلبه ارادته وحريته خدمة لأجندات معادية للأمة العربية وشعوبها»، موضحاً أن هذا الإرهاب الذي يستهدف سورية وتونس اليوم يقف خلفه فكر واحد بغيض يقوم على ثقافة غزو عقول الشباب وسرقتها وتدمير الحضارة العربية العريقة.

وأشار الهاني إلى أن الوفد يضم محامين وناشطين سياسيين وممثلين عن المجتمع المدني، يعملون في تونس على الملاحقة القضائية لكل من «حرض الشباب التونسي ومولهم ووفر الملاذ الآمن لهم بغية تسفيرهم إلى سورية وضمهم إلى صفوف التنظيمات الإرهابية المسلحة وسلبهم إنسانيتهم وتحويلهم إلى وحوش بشرية مجرمة».

وتجاوز عدد التونسيين الذين سافروا إلى سورية للانضمام إلى صفوف التنظيمات المتطرفة مثل داعش و«جبهة النصرة»، الأربعة آلاف، بينهم مئات النساء. ويشكل ملف هؤلاء أهمية استثنائية في تونس، خصوصاً بعد عودة عدد من التائبين بينهم. والعام الماضي، أفادت دراسة أصدرها مركز بريطاني، أن المقاتلين التونسيين يشكلون العمود الفقري لتنظيم داعش. وتحت سمع وأذن الحكومة التونسية السابقة، بقيادة حركة «النهضة»، ساهمت شبكات سلفية ممولة من قطر، في استغلال الشباب التونسيين وتسفيرهم إلى سورية عبر ليبيا.